

الانتخابات الصومالية المرتقبة تسير في حقل ألغام قطري

الدوحة في وصلة جديدة لاستمالة مقديشو ضمن سياسة المحاور الإقليمية

تتسارع وتيرة التحركات القطرية باتجاه جذب القوى السياسية الصومالية في صفها قبيل الانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع إجراؤها بعد أشهر من أجل التأثير فيها عبر شراء الولاءات بالمال والحفاظ على خيط من العلاقات مع القوى الحاكمة من خلال تقديم حزمة من الوعود الاستعراضية، التي لا تحتاجها مقديشو اليوم، في حين يعاني البلد الواقع في القرن الأفريقي من أزمت مزمنة تتجاوز المشكلة السياسية.

أنقرة - تحاول قطر تحويل الأنتظار عن أزمته المتراكمة بالتركيز على نقطة سياسة المحاور الإقليمية في المنطقة العربية والتأثير على المشهد السياسي، عبر محاولة تكريس نفوذها في القرن الأفريقي من بوابة الصومال دون الكثير من الضجيج الإعلامي. ويؤكد المراقبون السياسيون أن النظام القطري لعب دورا رئيسيا ومحوريا في التحركات السياسية والعسكرية في الصومال طيلة السنوات الماضية، من خلال تجنيد عملاء استخباراتيين للتجنيس على حكومة مقديشو ومراقبة تحركاتها حتى تتوافق مع سياسة الدوحة، وبالتالي ضرب مصالح الدولة التي تحاول النهوض من مشاكلها.

وتغطي الوعود القطرية بتقديم كل أشكال الدعم انطبعا للمراقبين بأن لدى الدوحة اهتماما بتأهيل البنية التحتية والطرق وبناء المستشفيات والمدارس، فضلا عن الاهتمام بالجانب التعليمي، لكن الأمر على العكس من ذلك، وقد ظهرت العديد من الدلائل على هذا المحنى.

الوعود القطرية بتقديم كل أشكال الدعم تعطي انطبعا بأنها مهتمة بتأهيل البنية التحتية والطرق وبناء المستشفيات

وفي مؤشر على ذلك، ذكرت مصادر إعلامية صومالية أن مدير المخابرات الصومالي فهد ياسين، وهو صحافي سابق في قناة الجزيرة عقد الأسبوع الماضي في الدوحة اجتماعات مع كبار المسؤولين القطريين، من أجل النظر في كيفية التأثير على الانتخابات التشريعية المقررة في نهاية هذا العام والانتخابات الرئاسية المقرر العام المقبل.

وتتقدد دوائر سياسية صومالية انسياق حكومة الرئيس محمد عبدالله فرماجو في سياسة المحاور الإقليمية، محذرة من الدور القطري التركي في تخريب علاقات حيوية للبلد بدول عربية وازنة تقوم بدور كبير في مساعدة الصومال على تجاوز فترة عدم الاستقرار التي شهدتها طوال ما يقارب الثلاثة عقود.

ويأتي ذلك بينما يشعر مراقبون للشأن السياسي الصومالي بالقلق حيال مآلات الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، إذ لا يزال المشهد السياسي ضبابيا في ما يتعلق بالآلية التي ستجرى بها الانتخابات، وسط سجل دائر يزداد سخونة بين الحكومة والمعارضة وبين الأقاليم التي تعد عنصرا مهما في معادلة بسط الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

إثارة التوتر

تبقى مسألة الدعم المالي مجرد عملية ترويجية، بحسب البعض، إذ ليس للدوحة أي خطط لدعم الصومال ماديا، خاصة وأنها تعاني من أزمة خانقة بسبب المقاطعة الخليجية من السعودية والإمارات والبحرين ومصر والتي فاقمتها أزمة كورونا. ولكن ورغم ذلك يعد التدخل القطري في الصومال مدعاة تشاؤم لدى شرائح واسعة من الطبقة السياسية في البلد استنادا إلى أن الدوحة من الدول المصنفة داعمة للإرهاب الدولي على نطاق واسع، ومثلت تدخلاتها في عدد من الساحات مشارا اضطراب كبير لم يهدأ بعد على غرار ما يجري بلديا.

وقالت مصادر سياسية صومالية إن الدوحة مستمرة بتنفيذ رغباتها وأجندتها ومحاولاتها الحثيثة لتحديد نتيجة الانتخابات في الصومال عن طريق عدة أساليب إلى جانب الدورات والأموال المهربة والرشاوى.

وتعمل قطر في الخفاء على تقويض الضوابط والتوازنات السياسية في مقديشو من خلال تهيمش مجلس الشيوخ، حيث كان الدعم المالي تحت غطاء إنساني السبب في الإطاحة برئيس مجلس الشعب السابق محمد شيخ عثمان جوري.

وحتى تحقق غاياتها فعلت قطر زراعا الإعلامي الجزيرة من أجل تاجيح الوضع عبر منظار الحمدين الخاص، عن طريق إنشاء صفحة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف استراتيجي وهو التأثير على الانتخابات القادمة وزرع الفتنة في الصومال.

ولم يكتف النظام القطري بذلك بل سخر رئيس جهاز المخابرات الصومالية وحركة الشباب الموالية لتنظيم لقاعدة، التي أطلقت دعاية إعلامية جديدة مغايرة تختلف عن نشر الربع والإرهاب، وتعويضها بالحديث عن

العلاقة مع الولايات الفيدرالية واضطراب السياسة الخارجية وإصابة مؤسسات الدولة بالشلل وإغلاق العاصمة بسبب التهديدات الإرهابية المتزايدة.

تدخل مرفوض

يرى مراقبون أن قطر بذلت جهودا لإعادة سيطرة شخصيات موالية لسياساتها على السلطة في الصومال وقد أدى ذلك إلى تحفيز المعارضة العنيفة وزادت من تجنيد حركة الشباب، كما أن حملاتها السياسية تحت عنوان المساعدة أدت إلى تدمير أرض الصومال وضرب استقرارها.

وقبل أن تفكر الدوحة في الصومال بعد المقاطعة الخليجية كانت الحكومات السابقة تعمل على فرض سياسة الاستقرار والتعايش السلمي رغم الخلافات مع إدارة أرض الصومال التي كانت ملاذا لضحايا العنف من أماكن أخرى من الصومال.

وتثير التحركات القطرية حفيظة المعارضة الصومالية التي قالت إن زيارة ياسين في هذا التوقيت بالذات تدني خدماتها بعد أن وقفت الصراعات السياسية حائلا أمام تخفيف أزمتها المتراكمة.

ومن هنا يمكن القول إنه لا معنى للحديث عن العمل السياسي المنظم والشفاف من دون أن تلعب المعارضة اليوم دورها كاملا في العملية السياسية فلقد كانت لدى الأحزاب العلمانية التي استبعدت إلى حد كبير منذ 2011 فرصة للوصول إلى السلطة فقط إذا استطاعت أن تتعامل الانقسامات الداخلية، وتعلمت أن تتعاون في ما بينها أحيانا ولكن دون تحقيق نتائج ملموسة.

ومن المؤكد أن أهم قنوات التطور السياسي وحمائته من أي ضعف يتمثل أساسا في تفعيل قوى سياسية معارضة تمارس عملها بصندوق وحرية تامة، بغية مراقبة أداء الحكومة وممارسة عملية نقد موضوعي لأي قرار أو إجراء تقدم عليه السلطة التنفيذية، ويترب على ذلك أن وجود المعارضة في حد ذاته حالة صحية

مع دولة الإمارات قبل ثلاث سنوات التي كانت سببا لدعم الصومال ومساعدته على تجاوز مرحلته الحرجة اقتصاديا وتنمويا وأمنيا.

وبعد أن قامت الإمارات بدور كبير في عملية مكافحة القرصنة البحرية التي تحولت الأراضي والمياه الصومالية خلال السنوات الماضية مركزا لها، ثم انخرطت في المساعدة بالمال والخبرات العسكرية على إعادة تشكيل القوات المسلحة الصومالية ولكن بفعل المواقف السلبية والتصرفات الخارجة عن الأعراف الدبلوماسية من طرف حكومة مقديشو أنهت مشاركتها العسكرية والمالية في مهمة إعادة بناء القوات الصومالية.

ويرجع المتابعون أن يكلف انجرار الحكومة المركزية الصومالية صوب سياسات المحاور الإقليمية، الصومال الساعي للخروج من مرحلة الاضطراب الطويلة، خسارة علاقات حيوية مع قوى معتدلة وذات مقدرات مادية كبيرة وخبرات تنموية فريدة، دون أن يحقق أي مكاسب من وراء التقارب مع بلدان أخرى أثبتت الوقائع أن تدخلها في أي من الساحات لا يخلف سوى التوتر وعدم الاستقرار.



لا حدود لتأمر الدوحة

وهذه الأزمة التي فجرتها حكومة مقديشو بدفع من تركيا وقطر، تسببت بالمزيد من التدهور للصومال عبر زيادة هجمات الجماعات المتشددة بين الفينة والأخرى، في ظل وضع أمني مشتعل بالفعل على جانبي خليج عدن حيث تنفذ جماعات متشددة هجمات مستمرة.



عبدالله محمد علي
الدوحة مسؤولة عن المشاكل السياسية والأمنية في الصومال

ولذلك لطالما شكك خبراء عسكريون في قدرة قطر على تعويض الدور الإماراتي في الصومال، منبهين إلى أن الوضع في البلد وترتب الجماعات المتشددة به لا يسمحان بالانتظار ريثما يكتسب الصوماليون الخبرة والقدرة على تكوين قواتهم ذاتيا، فيما لا يمكن لكل من قطر وتركيا أن تتوليا المهمة بدلا عن الإمارات نظرا إلى كون أنقرة والدوحة غير معنيتين أصلا بمحاربة الإرهاب والتطرف، بل هما على العكس من ذلك مهتمتان بالتمكين لجماعات.

كيف يدفع الاقتصاد السياسي المعارضة التونسية إلى الواجهة

تقييدا من المنافسة الثنائية بين العلمانيين والإسلاميين حيث تقوض الخصومة الأيديولوجية، والاختلافات الاستراتيجية، والانقسامات القيادية في صفوف الأحزاب العلمانية، قوتها في السياسة وبالتالي تضعف كل البرامج المخصصة لبناء دولة قوية ماليا.

ويمكن القول إن المعارضة التونسية كان باستطاعتها أن تراكم الإنشطة والفعاليات، لأنها ليست مكبلت من طرف الحكومة، بل إنها تتوفر في الوقت الحاضر على ما يلزم من الضمانات الدستورية والقانونية التي ستمكثها من القيام بأدوارها ومهامها، التي ستحتاج إليها، من أجل موازنة المنظمات والتطلعات وتحول ذلك كله إلى سياسات عامة.

ومن ثم توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بها إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، لتحريك وتفعيل الجماهير بغية انتزاع القرار السياسي، وتحويل آراء المواطنين إلى خيارات سياسية واقعية تخدم البلاد والعباد. ولكن ثنائية المعارضة والحكومة التي يرافقها عادة الاختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا الحساسة، ينبغي ألا تخضع لمفهوم إقصائي يعتمد "أما معي وإما ضدي"، بل يجب أن تحكمها معايير تحفظها من الفوضى.

مؤسسية. ولكن ماذا عن الاقتصاد، وكيف سيتم إصلاحه؟

إن هذا الأمر يستدعي من الحكومة أن تدرج جيدا أن تقزيم المعارضة أو مجاملتها أو تميمها بأي وسيلة، يؤدي في النهاية إلى القضاء عليها وعند ذلك تتعدم القوة التي بإمكانها أن تقف في وجه صانع القرار، وهذا المسار الأحادي يشجع على التفرد ويؤدي حتما إلى المواجهة والعنف.

فشل تيار الإسلام السياسي في رسم معالم واضحة للإصلاح، جعل المعارضة العلمانية تستخدم سلاح الاقتصاد السياسي

ومع ذلك فإن انتزاع المعارضة لأي مكاسب يأتي عادة ثمرة لجهود مكثفة من الاحتجاجات والضغوط والنقد والاعتراض وإدانة التجاوزات واقتراح الحلول للموسسة أو البديلة بغية تمكين المواطنين من الاختيار بين برامج ومبادئ متعددة تسمح بتجديد النخب السياسية. وبالمنظر إلى ما يحدث اليوم فإن علاقة السياسة بالاقتصاد هي أكثر

تونس، وهنا يمكن تحميل المسؤولية للأحزاب الإسلامية الراضة لأي مبدأ في المشاركة والعمل على تحقيق مفهوم الاقتصاد السياسي لكون تجربتها ضعيفة في هذا المجال.

وتظهر التقارير الدولية وحتى المحليين السياسيين المحليين والأجانب أن الحرب المعلنة على الفساد في الدولة ظلت شعارا فقط خاصة مع تأكيد الأوساط الشعبية على تفاقم ظاهرة الرشوة والتهريب واتساع سطوة المحتكرين في



أي الإصلاح أنسب: العلماني أم الإسلامي



رياض بوعزة
كاتب وصحافي تونسي

تونس - يسهم الركود الاقتصادي والتنموي بأي بلد في تدمير الشعوب وهذا هو الدافع الرئيسي للانقسامات التي شهدتها المنطقة العربية، وتونس جزء منها، ولكن أي دور يمكن أن تفعله المعارضة مع عجز السلطة والأحزاب التي هي في واجهة الأحداث عن استخدام أداة الاقتصاد السياسي في تنفيذ برامجها على الأرض؟

يعتقد البعض أن النتائج السلبية، التي طفت على السطح بعد الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي كانت ظرفية ومناسبة لصعود الأحزاب العلمانية بعد أن فشل تيار الإسلام السياسي في رسم معالم واضحة للاقتصاد المترنح حيث لم يقدر على فعل شيء بسبب الارتجال في اتخاذ القرارات. ومن هنا كان دافع المعارضة التونسية قويا لاستخدام مفهوم الاقتصاد السياسي في معركتها.

وتنسب بعض القوى السياسية مثل الحزب الدستوري الحر الترددي الاقتصادي إلى ما جاءت به "الثورة" وذلك استنادا إلى ما أكدته عدة تقارير بصندوق النقد الدولي حول مدى